«البيئة» احتفلت بيومها العالمي 6

تسلم استجواب الصبيح وأدرج مع استجوابي الرشيدي والمبارك بجلسة الأول من مايو

الغانم: لا يوجد أي مبرر أو سبب لحل مجلس الأمة

الغانم يصرح للصحافيين (تصوير – محمد صابر)

ربيع سكر

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه استجواباً من النائب صالح عاشور إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح مكوناً من 3 محاور .

وأضاف الغانم في تصريح صحافي إن الاستجواب سيدرج على جدول أعمال جلسة الاول من مايو لافتاً إلى أن الجلسة أصبح مدرجاً عليها ثلاثة استجوابات، الأول موجه إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء والثاني موجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح والثالث إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأوضح أن الاستجواب الأول استنفذ المدة المحددة وهي الأربعة عشر يوما قبل انعقاد الجلسة، والاستجوابين الأخيرين من حق رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون أن يطلبا التمديد وفقا للائحة.

وبين الغانم أنه « إجرائيا جلستنا القادمة بعد الانتهاء من الرسائل الواردة سنبدأ بالاستجوابات حسب التسلسل الموجود حاليا وهو وفق تاريخ التقديم، ما لم يطلب سمو رئيس الوزراء أو وزيرة الشؤون التأجيل وفقاً لحقهما اللائحي، وبعد ذلك يستكمل جدول الأعمال».

وحول ما يثار عن حل مجلس الأمة قال الغانم «أستطيع أن أصرح بوضوح وكلي ثقة بأن حق حل المجلس هو حق خالص لسمو الأمير وهو الذي يقدر توقيته وأسبابه، ووفقاً للمعلومات المتوافرة لدي كرئيس لمجلس الأمة وبعد اللقاءات البروتوكولية اليوم، فلا يوجد أي مبرر أو سبب لحل المجلس.

وبين أن» بعض الاجتهادات أو الإشاعات بعضها بحسن نية وبعضها بسوء نية وهي غير صحيحة تماما».

وأكد الغانم» سنتعامل مع الاستجوابات وفق الأطر الدستورية، وهي ليست أول مرة ولن تكون آخر مرة، فالاستجوابات تقدم حسب ما هو منصوص عليها في اللوائح ونتائجها أيضا حسب الأطر الدستورية والنصوص الدستورية، ومثل ما قلت لكم الحياة ماشية».

وتمنى الغانم أن يكون هناك متسع من الوقت لاستكمال جدول الأعمال الموجودة عليه بعض الأعمال والقوانين غاية في الأهمية، « ونأمل إن شاء الله أن ننتهي من الاستجوابات ويفترض منطقيا أن تكون السهرة يوم الثلاثاء إلى فجر الأربعاء، لكن سأكمل جدول الأعمال في جلسة الأربعاء، وإن شاء الله ننتهي من أكبر قدر ممكن من الموضوعات».

وعلى صعيد آخر وبشأن ما قامت به السفارة الفلبينية في الكويت وموضوع العمالة الفلبينية قال الغانم» بناء على سؤالي لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بهذا الشأن أفادني اليوم بأنه تم استدعاء سفير الفلبين وتم توجيه السفير إلى عدة أمور منها الخيارات التي تدرسها الخارجية الكويتية، وأعتقد أن الوزير هو من له الحق بأن يفصح عن هذه الخيارات».

وأكد الغانم أن « كل ما يمس سيادة وكرامة الكويت وسمعة الكويت عن طريق ربط البلد بحوادث شاذة جداً وغير متكررة والتصعيد غير المبرر من الجانب الفلبيني سيكون له رد من قبل الخارجية الكويتية».

وقال الغانم « لدي رسالة مقدمة من النائب محمد الدلال سأدرجها على جدول أعمال الجلسة القادمة، تطلب نقاش الموضوع نقاشاً عاماً في الجلسة، إضافة إلى تقرير اللجنة الخارجية بخصوص هذا الموضوع الذي تم الانتهاء منه».

وبين الغانم أنه « إذا تمكنا يوم الأربعاء من استكمال جدول الأعمال سيكون هذا الموضوع في مقدمة أولويات جدول الأعمال، وسيكون لدى الحكومة كما أخبرني وزير الخارجية توضيحات عدة بهذا الشأن».

وأضاف « ما أود التأكيد عليه للشعب الكويتي وفق ما وردني من معلومات من وزير الخارجية أن الكويت بصدد اتخاذ إجراءات وقد تم إبلاغ الجانب الفلبيني الذي طلب التمهل لفترة قصيرة ليعدل من وضعه وتصريحاته وإجراءاته».

وقال « أما الإجراءات التي تمت وهي مخالفة للقوانين الدولية واتفاقية فيينا تحديداً، فسيكون هناك إجراء حاسم ورادع تجاه هذه التصرفات غير المقبولة وغير المسؤولة».

منها الانحراف في تطبيق القانون وإخفاق الوزيرة في تحقيق الإصلاح

عاشور يقدم استجوابا لوزيرة الشؤون من 3 محاور

ربيع سكر

قدم النائب صالح عاشور استجواباً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح والمكون من 3 محاور أولها الانحراف في تطبيق القانون والتعسف وإساءة استعمال السلطة، وثانيها إخفاق الوزيرة في تحقيق الإصلاح أو التطوير وعجزها عن أداء المهام المنوطة بها خاصة تلك المتعلقة بالتركيبة السكانية وإحلال الكويتيين محل الوافدين وسوء الإدارة.

وجاء المحور الثالث في عدم النجاح في التخطيط والتنمية على مستوى الدولة، ويحمل الاستجواب رقم 96 في تاريخ الحياة النيابية (من دون المبطلين) والسابع لوزارة الشؤون، والعاشر في الفصل الخامس عشر، والسادس في دور الانعقاد الثاني.

كما يعد الاستجواب هو الرابع لوزيرة الشؤون هند الصبيح، والرابع للنائب صالح عاشور، كما يعد الاستجواب الثاني من النائب عاشور إلى وزيرة الشؤون هند الصبيح،

وأكد عاشور في تصريحات بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة انه لن يسمح بتحويل او انحراف الاستجواب الى فئوي او طائفي او التشكيك فيه ،لأن الهدف هو المصلحة العامة وتفعيل الاداة الرقابية من خلال المساءلة واهميتها في إصلاح الوضع السياسي وعدم رضا الشارع عن اداء الحكومة خصوصاً وزيرة الشؤون .

عاشور يتوجه لتقديم استجوابه (تصوير – محمد صابر)

أكد أن السكوت عن تجاوزات الجانب الفلبيني سيجعل سفارات أخرى تنحو هذا المنحى

الدلال: نرفض إحالة أي استجواب إلى «الدستورية» أو «التشريعية» أو السرية

ربيع سكر

أوضح النائب محمد الدلال أن مجلس الأمة مقبل على مناقشة ثلاثة استجوابات مقدمة من عدد من النواب إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ووزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية.

وقال الدلال في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذه الاستجوابات حق للنواب تقديمها وبها بنود تستحق المناقشة، مؤكدًا ضرورة أن يمكّن النواب من مناقشة استجواباتهم ، وأن يصعد المستجوبون إلى المنصة للرد على هذه النقاط المثارة.

ولفت إلى أن الكثير من المحاور يستحق التوقف عندها والاستماع إلى وجهة النظر سواء المقدمة من النواب المستجوبين أو الوزراء المستجوَبين ، دون أن تلجأ الحكومة أو أي طَرف إلى الخيارات المرفوضة دائمًا لدينا، سواء بالذهاب إلى المحكمة الدستورية أو اللجنة التشريعية أو عقد الجلسات بطريقة سرية.

وبين رفضه التام لهذه الخيارات، «وسيكون لنا موقفنا بعد الاستماع إلى وجهتي النظر في الاستجواب».

وحول ما إذا كانت هذه الاستجوابات ستؤدي إلى حل مجلس الأمة، أكد الدلال أنه من السابق لأوانه الحديث عن حل المجلس، مبينًا أن المسألة تعتمد على مادة الاستجوابات المطروحة وقوتها، وقدرة الحكومة والوزراء المستجوبين على الرد.إلى ذلك أعلن الدلال عن تقدمه برسالة تم اعتماد رئيس مجلس الأمة إياها لتدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

وقال الدلال إن الرسالة تتضمن طلبًا للاستماع إلى بيان حكومي بشأن تجاوزات السفارة الفلبينية، وتحديد جلسة لمناقشة هذا الموضوع على مستوى مجلس الأمة، مؤكدًا أنه سيتقدم بسؤال برلماني إلى وزير الخارجية في هذا الشأن.

وأضاف أن قوة الدولة واحترام الناس والمجتمع الدولي لها، واحترام شعبها لمسؤوليها على مستوى الحكومات يعتمد على موقفها تجاه من يتجاوز على القانون أو يخرج عن الاتفاقيات الدولية.

الدلال يصرح للصحافيين (تصوير – محمد صابر)

وأكد أننا اليوم أمام موقف مهم وأساسي تجاه ما مارسته الفلبين كدولة وكذلك أعضاء في السفارة الفلبينية عبر القيام بتجاوز خطير جدًا في الشؤون الداخلية الكويتية واستخدام السيارات الدبلوماسية لجلب العمالة الفلبينية من منازل المواطنين الكويتيين.

واعتبر الدلال أن هذا الأمر تجاوز خطير لا يتماشى مع الأعراف الدولية ولا الاتفاقيات وعدم احترام لدولة الكويت ولا قيادتها ولا شعبها.

وأشار إلى أن الأمر سبقته ممارسات سيئة وسلبية من دولة الفلبين وسياسييها، وكان العنوان الرئيسي الابتزاز السياسي والإعلامي عبر مواقف وتصريحات سيئة للغاية، مؤكدًا أن الموقف الأخير خطير جدًا ويؤثر على سيادة دولة الكويت والقانون.

وشدد الدلال على أن هذا الوضع لا يحتمل المساومات السياسية والدبلوماسية العادية، مؤكدًا أن الأمر يتعلق بسيادة الكويت وقوتها تجاه التجاوزات والمخالفات.

وشدد على ضرورة عدم السكوت على هذا الأمر أو عدم اتخاذ موقف حازم يناسب هذه الجرائم والتجاوزات سيجعل دولًا أخرى وسفارات أخرى تمارس أكثر من ذلك ولن يعطى أي اعتبار لا لوزارة الخارجية ولا لوزارة الداخلية أو غيرها.

وأكد الدلال أن الأيام المقبلة ستكون حاسمة تجاه تصرفات الفلبين وبعثتها الدبلوماسية، مشددًا على ضرورة طرد السفير الفلبيني والدبلوماسيين الذين مارسوا هذا الدور واستدعاء السفير الكويتي من الفلبين.

وقال إنه إذا كانت العمالة الفلبينية تسبب لنا مشكلة كبيرة في التركيبة السكانية والمنازل الكويتية فيجب أن نناقش الموضوع بجدية فيما يتعلق بوجود العمالة الفلبينية واستمراريتها على مدى الفترة المقبلة.

واعتبر الدلال أن السكوت عن ممارسات السفارة الفلبينية ضعف وخنوع وقبول بالتجاوز السياسي والدبلوماسي والقانوني.

وأعرب عن أمله في أن يسمع اليوم أو خلال اجتماع مجلس الوزراء غدًا موقفًا حازمًا تجاه التجاوزات الخطيرة والممارسات من قبل سفارة الفلبين، مؤكدًا أن بعض مكاتب جلب العمالة أقوى من الدولة.

ورأى أن الفلبين مارست «العنترة « على الكويت عندما رأت الضعف في التعامل من قبل وزارات الخارجية والداخلية والشؤون، والضغط على الكويت عن طريق العمالة، لافتًا إلى وجود معلومات عن ممارسات شبيهة من قبل دبلوماسيين من الهند.

وطالب الدلال الحكومة أن تكون على قدر مسؤولياتها تجاه هذا الحدث، مشددا على استخدام الأدوات الدستورية كافة لضمان عدم انتهاك سيادة الدولة والقانون.

طالب النواب بتحمل مسؤولياتهم في استجواب وزير النفط

عمر الطبطبائي: تعديلات قانون الجزاء تزيد سقف الحريات

ربيع سكر

أكد النائب عمر الطبطبائي أن التعديلات التي تقدم بها مع مجموعة من النواب على قانون الجزاء تهدف إلى إتاحة المزيد من الحريات مع حفظ كرامات الناس. وقال الطبطبائي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن التعديلات تتعلق بالشق الخاص بالسب والقذف ، لأن القانون الموجود منذ أكثر من 50 عاما نصوصه لا تغطي وسائل الإعلام والتواصل الحديثة والجرائم الإلكترونية ، مشيرا إلى أن التعديلات تجعل القانون يشمل جميع الوسائل الحديثة ومنها «تويتر».

وذكر الطبطبائي أن المشرع في عامي 2006 و 2007 بدلا من أن يعدل قانون الجزاء وخصوصا ما يتعلق بجرائم السب والقذف فيما يتعلق بالوسائل الحديثة للنشر ، استحدث جرائم جديدة تكبل الحريات والعقل وضمنها في قوانين «المطبوعات والنشر» و»الجرائم الإلكترونية « و « المرئي والمسموع» ، ومن بين هذه الجرائم تهمة التعرض للدول الصديقة .

وتساءل» هل المطلوب أن لا أحد يبدي رأيه في أي وضع إقليمي أو سياسي حاصل بين الدول الصديقة مثل وضع قطر والإمارات والسعودية ؟ لا كاتب ولا مغرد ؟» مؤكدا أن هذه الجرائم إلغائها في التعديلات خاصة أن هناك شبابا صدرت ضدهم أحكام بسبب هذه الجملة المطاطية .

وشدد على أن ما قدموه هو تعديل قانون الجزاء فيما يتعلق بجرائم السب والقذف لتشمل كافة وسائل التواصل الحديثة ومن الطبيعي أن نلغي عقوبات المساس بكرامات الإنسان في القوانين الأخرى.

وأفاد بأن قانون أمن الدولة تم إجراء تعديلات عليه لأن فيه مصطلحات مطاطية خطيرة مثل الاتهام بالتاثير على الثقة المالية للدولة وزعزعة الاقتصاد ، كما أن قانون «المرئي والمسموع» يجرم الكتابة عن الشركات التي تفلس ، فكيف يريدون أن نكون مركزا ماليا ؟

وقال إن القوانين الحالية تعتبر سلاحا بيد السلطة تستخدمها وقت ما تشاء لأن الجرائم التي استحدثوها هدفها تعليب وتفصيل التهم.

عمر الطبطبائي يصرح للصحافيين (تصوير – محمد صابر)

وأشار إلى أن أغلبية الصحف يمكن أن تقع في المحظور إذا كتبت عن أي قضية اقتصادية ، لأنهم إذا أرادوا ملاك الجريدة او المحرر فيمكن أن تفصل له التهم وفق القوانين الجديدة.

وأوضح الطبطبائي أن التعديلات التي قدموها لا تشمل المساس بالذات الإلهية والذات الأميرية لأن هذه نقاط خلافية بين النواب ، مؤكدا أن الصورة التي قدمت بها التعديلات يتفق عليها أغلب النواب.

وفي موضوع آخر، قال الطبطبائي إنه يضع نواب الأمة جميعا أمام مسؤولياتهم في استجواب وزير النفط . وأكد أن أن ما يتردد عن أن هذه التجاوزات ليست في عهد الوزير الحالي غير صحيح ، فأنا تدرجت بالأسئلة وجلست مع الوزير أكثر من مرة وفي دور الانعقاد السابق في عهد الوزير السابق عصام المرزوق لولا استقالة الحكومة لكان مكانه المنصة .

«الميزانيات» تطلب تقريرا مفصلا عن القضايا التي أحالتها «الموانئ» إلى النيابة لتسببها في خسارة الخزانة العامة مبالغ كبيرة

طلبت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها تقريرا كاملا من ديوان المحاسبة بآخر المستجدات حول القضايا التي قامت مؤسسة الموانئ بتشكيل لجان تحقيق بشأنها واحالتها للنيابة لما تسببت به من فقدان الخزانة العامة للدولة لمبالغ كبيرة وذلك كي يمكن للجنة متابعتها والاطلاع عليها بشكل مفصل.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي ان اللجنة اجتمعت بحضور وزيرة الدولة لشؤون الاسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د. جنان بوشهري لمناقشة مشروع ميزانية مؤسسة الموانئ للسنة المالية الجديدة 2018 / 2019 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية2016 / 2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها .

وأضاف أنه وحسب ما افادت به المؤسسة من اتخاذها للاجراءات القانونية حيال بعض القضايا واحالتها للنيابة لما تسببت به من فقدان الخزانة العامة للدولة لمبالغ كبيرة فقد طلبت اللجنة تقرير كامل من ديوان المحاسبة بآخر المستجدات حول تلك القضايا ومتابعتها ليتسنى لها الاطلاع عليها بشكل مفصل.

جانب من اجتماع اللجنة

وأضاف أن اللجنة طلبت أيضا تقريرا حول ما تكبدت به ميزانية المؤسسة لاعباء مالية نتيجة الاحكام القضائية الصادرة ضدها بلغت 1.2 مليون دينار نتيجة عدم قيامها باتباع الاجراءات الصحيحة في تنفيذ الاعمال تتمثل في غرامات تأخير وتعويضات.

وأوضح أن اللجنة شددت على ضرورة النظر فيما اذا كان هناك تعارض مصالح لبعض اعضاء مجلس ادارة المؤسسة والترسية لمناقصات مباشرة لصالحهم تخص اعمال المؤسسة وبأن هذا الموضوع محل بحث لديوان المحاسبة.

ومن جانب آخر قال عبد الصمد إن اللجنة بحثت ضعف القدرة التنفيذية لمشاريع المؤسسة على الرغم من احتفاظها بأرباح بلغت اكثر من 234 مليون دينار.

وأكدت اللجنة ضرورة معرفة التغطية القانونية والادارية للاحتفاظ بتلك المبالغ وعدم استغلالها في مشاريع يجب ان تنفذ وفق خططها التنموية بدلا من الاحتفاظ بتلك الاموال دون وجود خطة واضحة لتوظيفها على النحو الامثل بالنسبة للقطاع الحيوي الذي تعمل به المؤسسة في المنطقة.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت أسباب ضعف المؤسسة في دراسة احتياجاتها الادارية والقانونية لاتمام اجراءات الطرح والترسية والتعاقد مما أدى الى تمديد اعمال العقود القائمة لفترات تجاوزت المدة الاصلية وصل أحدها الى تمديد 9 مرات.